

مهمة ٢ لمقرر دراسات نقدية ٣

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي

مهمة ٢



عنوان البحث

"التزامات ومسؤوليات المدير في الشركة ذات
المسؤولية المحدودة: تحديات وأثر الحوكمة".



اختيار رسالة دكتوراه في مجال تخصصك، وتحليل منهجية
البحث المستخدمة وتقييمها.

المهمة الثانية



أولاً: تحليل منهجية البحث:

١. نوع المنهج المستخدم:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر ملاءمة للبحوث القانونية التي تتناول دراسة النصوص النظامية وتحليلها. حيث ركز على تتبع النصوص النظامية ذات العلاقة بواجبات ومسؤوليات المدير، ثم قام بتحليلها واستنباط الأحكام القانونية منها، مع مقارنتها أحياناً بتطبيقات فقهية أو أنظمة دول أخرى.

٢. مصادر البحث:

اعتمد الباحث على مصادر أولية مثل:

- نظام الشركات السعودي الجديد (وتحديدًا أحكام الشركات ذات المسؤولية المحدودة).
- اللوائح التنفيذية ذات العلاقة.
- السوابق القضائية والتطبيقات النظامية إن وُجدت.
- كما استخدم مصادر ثانوية مثل:
- المؤلفات القانونية المتخصصة في إدارة الشركات والحوكمة.
- أبحاث وأوراق علمية تناولت مسؤوليات المدير.
- تقارير الحوكمة الصادرة عن هيئة السوق المالية ووزارة التجارة.

٣. أدوات التحليل:

استخدم الباحث أدوات التحليل النظامي والمقارنة، حيث قام بتحليل النصوص النظامية بندًا بندًا لاستخلاص النتائج، مع مقارنة بعض الأحكام بما هو معمول به في القوانين المقارنة (كالقانون الفرنسي أو المصري).

٤. هيكل البحث:

جاءت منهجية العرض منظمة من العام إلى الخاص:

- تعريف الشركة ذات المسؤولية المحدودة وبيان طبيعتها القانونية.
 - تحديد مركز المدير ووصفه القانوني.
 - بيان التزامات المدير ومسؤولياته المدنية والجزائية.
 - مناقشة أثر الحوكمة على هذه المسؤوليات.
- وهذا يعكس التزام الباحث بتسلسل منطقي ومنهجي يعزز وضوح النتائج.

ثانياً: تقييم منهجية البحث:

١. نقاط القوة:

- الملاءمة المنهجية: اختيار المنهج الوصفي التحليلي مناسب لطبيعة الموضوع القانوني الذي يعتمد على تحليل النصوص النظامية.
- التوازن بين النظرية والتطبيق: حافظ الباحث على توازن جيد بين التحليل النظري للنصوص النظامية والتطبيق العملي في ضوء قرارات القضاء ومبادئ الحوكمة.
- الاعتماد على مصادر رسمية وحديثة: يشير إلى التزام الباحث بالموضوعية والحدثة في المعلومات.
- وضوح المنهج: المنهجية المذكورة ضمناً في التمهيد أو مقدمة البحث، ما يدل على إدراك الباحث لأهمية توضيح منهجه العلمي.

٢. نقاط الضعف:

- غياب التحديد الصريح للمنهج: لم يُصرَّح الباحث بوضوح باسم المنهج المستخدم أو يبرر اختياره له مقارنة بغيره، بل اكتفى بعرض وتحليل النصوص.
- قلة الجانب الميداني أو التطبيقي: لم يتضمن البحث دراسات حالة أو استطلاعاً لرأي الممارسين (مثل مديري الشركات أو المحامين)، مما جعل الدراسة نظرية بحتة.
- ضعف التوثيق المقارن: المقارنات مع الأنظمة الأخرى كانت محدودة، وكان بالإمكان تعزيزها لإبراز الفروق الجوهرية بين النظام السعودي وغيره.
- غياب المنهج النقدي: رغم التحليل الجيد، إلا أن الباحث غالباً اكتفى بعرض النصوص دون نقد تفصيلي لبعض مواطن القصور في التنظيم القانوني الحالي.

ثالثاً: التقييم العام:

يمكن القول إن منهجية البحث منهجية قانونية وصفية تحليلية تقليدية ناجحة في الجانب النظري، لكنها كانت تحتاج إلى عنصر نقدي تطبيقي أقوى يعزز الجانب العملي ويُظهر أثر الحوكمة على أداء المدير في الواقع، لا في النصوص فقط.

النتيجة:

منهجية البحث دقيقة ومنظمة ومناسبة لطبيعة الموضوع، إلا أنها تحتاج لتوسيع نطاق التطبيق والنقد لتصبح أكثر شمولاً وعمقاً.



Thank You